

Distr.: General
18 June 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٨

نيويورك، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو توجيه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات والمقررات التي اتخذتها أو أقرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها السابعة والثلاثين، المعقودة في هافانا في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دورتها الحادية والخمسين، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والسبعين، المعقودة في بانكوك في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨. والنصوص الكاملة للقرارات والمقررات متاحة على الرابط التالي: www.regionalcommissions.org/our-work/regional-commissions-sessions-resolutions-and-decisions.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها
٣	ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٣	باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٧	جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٢٠	ثانيا - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها
٢٠	ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢٦	باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢٨	جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في هافانا في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، القرار ٧٢٦ (د-٣٧)، الذي يُعرض على أساسه مشروع القرار التالي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتخذ إجراءً بشأنه:

مشروع القرار

قبول غيانا الفرنسية كعضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بالقرار ٧٢٦ (د-٣٧) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠١٨ الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقررت فيه اللجنة منح غيانا الفرنسية مركز العضو المنتسب في اللجنة،

يوافق على منح غيانا الفرنسية مركز العضو المنتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في دورتها الحادية والخمسين، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، القرارين ٩٥٦ (د-٥١) و ٩٥٩ (د-٥١) والمقرر ألف (د-٥١) التي تعرض على أساسها مشاريع القرارات التالية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يتخذ إجراءً بشأنها.

مشروع القرار الأول

المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بالقرار ٩٥٦ (د-٥١) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ الذي اتخذته مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي أيد فيه المؤتمر النظام الأساسي المستكمل للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط،

يؤيد النظام الأساسي المحدث للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، على النحو المبين في مرفق هذا القرار.

المرفق

النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

المادة الأولى

الغرض من المعهد ومهامه

- ١ - الغرض الأساسي من المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط هو توفير التدريب المتخصص لموظفي الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية وإدارتها والتخطيط للتنمية ورصدها وتقييمها في أفريقيا. ويشمل هذا التدريب القيام بأنشطة البحث اللازمة لدعم المعهد. وينظم المعهد أيضا لمدد متفاوتة حلقات عمل وحلقات دراسية وحوارات في مجال السياسات وثيقة الصلة بولايتيه التدريبية واحتياجات الحكومات الأفريقية تتناول المشاكل العملية المتعلقة بالتنمية الوطنية والإقليمية والدولية.
- ٢ - تتمثل وظائف المعهد الأساسية الأربع في ما يلي:

(أ) عقد دورات تدريبية، لمدد متفاوتة في مقره وفي أي مكان آخر في أفريقيا، تشمل برامج قصيرة الأمد في مجالات متخصصة تتعلق بمختلف جوانب رسم السياسات الاقتصادية وإدارتها والتخطيط للتنمية ورصدها وتقييمها؛

(ب) تنظيم حلقات دراسية وحوارات في مجال السياسات بشأن المشاكل العملية المتعلقة بالإدارة والتنمية والتخطيط في المجال الاقتصادي على الصعيدين الوطني والقاري لمدد متفاوتة في البلدان الأفريقية بالتعاون مع الأجهزة الوطنية والهيئات دون الإقليمية والإقليمية المعنية والوكالات الدولية المتخصصة؛

(ج) تقديم خدمات استشارية بناء على طلب الحكومات، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع شعب البرامج المعنية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبقدر ما يسمح به برنامجه التدريبي؛

(د) إعداد وثائق وحفظها متاح في جميع أنحاء أفريقيا بشكليها المطبوع والإلكتروني للباحثين والمؤسسات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية العاملة في ميدان التخطيط والتنمية في المجال الاقتصادي.

٣ - يأخذ المعهد في الحسبان، لدى القيام بهذه الوظائف الأساسية الأربع، الأهمية القصوى لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلدان الأفريقية وحمايته.

المادة الثانية

مقر المعهد

- ١ - يقع مقر المعهد في داكار، السنغال.
- ٢ - توفر الحكومة المضيفة، بالاتفاق مع الأمم المتحدة، أماكن العمل والمرافق والخدمات الملائمة اللازمة لاضطلاع المعهد بعمله بفعالية.

المادة الثالثة

مركز المعهد وتنظيمه

- ١ - المعهد هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ويعمل بتلك الصفة.
- ٢ - يكون للمعهد مجلس إدارة وميزانية خاصان به. ويخضع المعهد للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة^(١) وللنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة^(٢)، ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. ويخضع المعهد أيضا لجميع المنشورات الإدارية الأخرى التي يصدرها الأمين العام، باستثناء ما قد يقرره خلافا لذلك.
- ٣ - إضافة لذلك، يكون للمعهد لجنة استشارية تقنية ومدير وموظفو دعم.

المادة الرابعة

مجلس الإدارة

- ١ - مجلس الإدارة هو هيئة الإشراف وصنع القرار الأساسية في المعهد ويتولى تنفيذ التوجيهات العامة لأنشطة المعهد التي يحددها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- ٢ - يتكون مجلس الإدارة على النحو التالي:
 - (أ) الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يشغل أيضا منصب رئيس مجلس الإدارة؛
 - (ب) عشرة ممثلين للحكومات الأفريقية، اثنان لكل من المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة (وسط أفريقيا وشرق أفريقيا وشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا)؛
 - (ج) ممثل واحد لحكومة السنغال، بصفته البلد المضيف؛
 - (د) ممثل واحد لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛
 - (هـ) مدير المعهد بحكم منصبه الذي يعمل بصفة أمين مجلس الإدارة.
- ٣ - يعين مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا الأعضاء العشرة لمجلس الإدارة الذين يعملون بصفتهم ممثلين للحكومات الأفريقية، وذلك على أساس المساواة في التمثيل بين المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة الأفريقية.
- ٤ - ويُعيّن الأعضاء العشر في مجلس الإدارة الذي يعملون بصفتهم ممثلين للحكومات الأفريقية على أساس طوعي. ويتعيين الأعضاء، لا يمكن نقل عضويتهم أو تفويضها ما عدا في حالات منصوص عليها بموجب الفقرة ٧ من هذه المادة.
- ٥ - يعين المؤتمر عضو مجلس الإدارة الذي تسميه مفوضية الاتحاد الأفريقي بناء على توصية من رئيس المفوضية من بين المسؤولين المنتخبين في المفوضية.

(١) ST/SGB/2013/4.

(٢) ST/SGB/2017/1 و ST/SGB/2017/1/Corr.1.

- ٦ - يضطلع جميع الأعضاء الذين يعينهم المؤتمر لتمثيل المناطق دون الإقليمية الخمس للقارة الأفريقية والعضو المعين بناء على توصية رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بمهامهم لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات ويجوز إعادة تعيينهم لفترة عضوية إضافية واحدة فقط.
- ٧ - تستند العضوية إلى مبدأ الاستمرارية. وعندما ترغب حكومة أفريقية بتغيير ممثلها قبل نهاية فترة ولايته، يُبلغ التغيير المقترح إلى رئيس المؤتمر ورئيس مجلس الإدارة.
- ٨ - يضطلع مجلس الإدارة بما يلي:
- (أ) اعتماد المبادئ والسياسات العامة التي تنظم أنشطة المعهد، بما في ذلك الشروط العامة للقبول في برامج المعهد؛
- (ب) استعراض برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية للمعهد وإقرارهما؛
- (ج) إقرار الدورات الدراسية التي يقدمها المعهد وشروط القبول فيها بناء على مشورة اللجنة الاستشارية التقنية والمدير؛
- (د) المساهمة في تحديد نوع الشهادات التي تمنح في نهاية الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد وطبيعتها؛
- (هـ) دراسة التقرير السنوي للمدير عن عمل المعهد والتقدم الذي يجززه وإقراره، بما في ذلك التقرير عن الميزانية والحالة المالية للسنة السابقة؛
- (و) تقديم تقرير سنوي عن عمل المعهد، بما في ذلك تقرير مراجع بشكل كامل عن جميع الإيرادات والنفقات، إلى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته السنوية؛
- (ز) الإشراف على الإدارة العامة للمعهد وتقديم التوصيات التي يرى أنها مناسبة؛
- (ح) تشكيل لجنة استشارية تقنية من ١٠ أعضاء للعمل معه ومع مدير المعهد على كفاءة جودة البرامج وجدواها.
- ٩ - يعقد مجلس الإدارة دورتين عاديتين كل سنة لاعتماد الميزانية والأنشطة البرنامجية واستعراض تقرير الإدارة وبيان الحسابات والموافقة على إعداد برامج جديدة وكفالة حسن إدارة المعهد. ويجوز له أن يعقد دورة استثنائية بناء على طلب من الرئيس أو من ثلث أعضائه. ويعتمد مجلس الإدارة نظامه الداخلي.

المادة الخامسة

اللجنة الاستشارية التقنية

- ١ - تتألف اللجنة الاستشارية التقنية على النحو التالي:
- (أ) عشرة ممثلين للحكومات الأفريقية، اثنان لكل من المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ (ب) من المادة الرابعة؛
- (ب) مدير الشؤون الاقتصادية في مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- (ج) مدير المعهد.

- ٢ - يعين مجلس الإدارة أعضاء اللجنة بناء على توصية من رئيس المجلس، ويطلب منهم في الأحوال العادية أن يقضوا فترة عضوية لمدة ثلاث سنوات على الأقل في كل مرة.
- ٣ - يعين الأعضاء على أساس طوعي، مع مراعاة التزام كل واحد منهم وكفاءته المهنية وخبراته في الشؤون المتعلقة بعمل المعهد.
- ٤ - يكون المدير هو رئيس اللجنة الاستشارية التقنية.
- ٥ - تكون اللجنة الاستشارية التقنية مسؤولة عن تقديم المشورة التقنية فيما يتعلق بتصميم البرامج التدريبية وما يتصل بها من برامج وأنشطة يضطلع بها المعهد. وعليها القيام بذلك مع الحرص على جودة البرامج وجدواها وحسن توقيتها وتأثيرها واستدامتها.
- ٦ - تجتمع اللجنة الاستشارية التقنية مرة واحدة سنويا على الأقل بدعوة من رئيسها. وتضع في اجتماعها توصيات لرفعها إلى مجلس الإدارة تتعلق ببرامج عمل المعهد الحالي والمستقبلي. وتعتمد اللجنة نظامها الداخلي.

المادة السادسة

رئيس مجلس الإدارة

يضطلع رئيس مجلس الإدارة بما يلي:

- (أ) الدعوة إلى اجتماع مجلس الإدارة واقتراح جدول أعماله؛
- (ب) تعيين مدير المعهد والموظفين الآخرين بناء على تفويض من الأمين العام؛
- (ج) التماس الدعم لعمل المعهد وتلقيه بموافقة مجلس الإدارة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية والحكومات الأفريقية والمنظمات غير الحكومية ومصادر أخرى.

المادة السابعة

المدير

- ١ - يقوم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بناء على السلطة المخولة له من الأمين العام، بتعيين مدير المعهد، وفقا لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها ذات الصلة. وتقوم لجنة تفتيش واختيار يُنشئها رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء باقتراح المرشحين المناسبين للنظر فيهم.
- ٢ - ويعين المدير لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد لفترات متتالية مدة كل منها ثلاث سنوات بشرط أن يحظى أداء شاغل الوظيفة بتقييم مرض وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة.
- ٣ - يساعد المدير موظفون من الفئة الفنية وموظفون للدعم العام يعينون وفقا للقواعد والإجراءات التي تنظم تعيين الموظفين في الأمم المتحدة.
- ٤ - يضطلع المدير بمسؤولية تنظيم المعهد وتوجيهه وإدارته. ويتولى المدير، وفقا للسياسات التي يحددها مجلس الإدارة، القيام بما يلي:

- (أ) تقدم برنامج المعهد وميزانيته إلى مجلس الإدارة للموافقة عليهما؛
- (ب) تنفيذ البرامج وصرف النفقات من الموارد المرصودة في الميزانية؛
- (ج) تقدم تقارير سنوية عن أنشطة المعهد إلى مجلس الإدارة، مشفوعة بتقرير كامل عن إيرادات الفترة السابقة ونفقاتها؛
- (د) تقدم أسماء كبار الموظفين للأمين العام أو الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لغرض الموافقة عليهم وتعيينهم، تبعا لمستوى الوظائف التي ستشغل؛
- (هـ) اختيار موظفي المعهد باستثناء الموظفين المشار إليهم في الفقرة الفرعية (د) أعلاه وتعيينهم، بعد التشاور مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- (و) اتخاذ الترتيبات اللازمة مع المنظمات الوطنية والدولية الأخرى للاستفادة من الخدمات التي يقدمها المعهد، علما بأن الترتيبات التي يتفق عليها مع المنظمات الوطنية تتم بموافقة الحكومات المعنية.

المادة الثامنة

التعاون مع أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقدم أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في حدود مواردها، المساعدة إلى المعهد بكل الوسائل الممكنة من أجل تيسير عمله. وعلى وجه الخصوص، تزود أمانة اللجنة المعهد من وقت إلى آخر بموظفين ذوي خبرة لإلقاء محاضرات والمساعدة على الإشراف على البحوث في إطار البرامج التدريبية في مجالات متخصصة في المعهد والمشاركة في حلقات العمل والحلقات الدراسية والحوارات في مجال السياسات.

المادة التاسعة

الموارد المالية والقواعد التي تنظم الإدارة المالية للمعهد

يستمد المعهد موارده المالية من التبرعات التي تقدمها الحكومات الأفريقية والأمم المتحدة. ويجوز للمعهد الحصول على موارد نقدية أو عينية أخرى من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن المنظمات والمؤسسات الحكومية الأخرى ومن الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ويخضع قبول المعهد لعروض المساعدة الأخرى هذه، في كل حالة، لقرار رئيس مجلس الإدارة، بالتشاور مع مدير المعهد، وفقا لأهداف المعهد الأساسية والأحكام ذات الصلة بالموضوع من القواعد التي تنظم الإدارة المالية للمعهد. ويقدم رئيس مجلس الإدارة تقريرا عن المسألة إلى المجلس في دورته التالية.

مشروع القرار الثاني

التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بالقرار ٩٥٩ (د-٥١) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ الذي نظر بموجبه مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة، المحددة في مذكرة الأمانة التنفيذية للجنة المعنونة "التوجهات الاستراتيجية

الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا: وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها^(٣) واعتمد الإطار الاستراتيجي المنقح والخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ للبرنامج ١٥^(٤)،
يؤيد التوجهات الاستراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا المحددة في مذكرة الأمانة التنفيذية للجنة المعنونة ”التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا: وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها“، المرفقة بهذا القرار.

المرفق

التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا: وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها

ألف - معلومات أساسية

١ - يصادف عام ٢٠١٨ الذكرى السنوية الستين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتتيح هذه المناسبة فرصة للتفكير في مساهمة اللجنة، بوصفها إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في المشهد المؤسسي الأفريقي الاضطلاع بمهمة التصدي للتحديات الإنمائية في القارة. وشهدت الأعوام الستون الماضية أوجه تقدم كبرى على صعيد التصدي للتحديات الإنمائية، وفي الوقت الذي تتحول فيه الأولويات وتنشأ تحديات جديدة للقارة، فإن الذكرى السنوية للجنة - اليوبيل الماسي - تتيح أيضا فرصة للوقوف على إنجازات اللجنة كما تتيح للجنة فرصة تحديد موقع جديد لها يمكنها من الاستجابة للتحديات الجديدة والناشئة والأولويات القارية وكذلك لتطلعات المؤسسات القارية والدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمين العام يولي الأولوية للتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وكذلك لضرورة ربط الأولويات الإنمائية بمسائل السلام والأمن. وهذا يتطلب إعادة التفكير في تحديد موقع جديد للجنة.

٢ - وتشكل إعادة مواءمة أنشطة اللجنة مع طلبات الدول الأعضاء عنصرا أساسيا من نجاحنا وأهميتنا. وسعياً لتنفيذ ولايتها، أجرت اللجنة مسحا دوري للبيئة الإنمائية واستحدثت طائفة من عمليات التحول والتجديد على الصعيد التنظيمي لكي تتخذ لنفسها موقعا حتى تظل صلتها باحتياجات دولها الأعضاء وتطلعاتها قائمة وأن تكون قادرة على الاستجابة للاحتياجات والتحديات الناشئة. وقد انطوت عملية إعادة الهيكلة الأخيرة التي أجريت في عام ٢٠١٣، على إعادة تركيز برامج اللجنة لجعلها أكثر استجابة لبرنامج التحول في أفريقيا. إلا أنه، ومنذ عام ٢٠١٣، طرأت تطورات هامة على الصعيدين العالمي والإقليمي تستدعي إجراء المزيد من الإصلاحات على اللجنة لضمان قدرتها على تنفيذ ولايتها بشكل فعال والاستجابة للاحتياجات المتغيرة لدولها الأعضاء. ويُقترح إجراء الإصلاح الجديد في هذا الإطار.

باء - الأساس المنطقي لإعادة التنظيم الاستراتيجية للجنة

٣ - بعد مرور عقد من الزمان على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تجد أفريقيا نفسها في بيئة جديدة فيما يخص الاقتصاد الكلي. فالبلدان التي كانت تحتذب قدرا هائلا من الاستثمار الأجنبي المباشر

(٣) E/CA/COE/37/14/Rev.1

(٤) E/CA/COE/37/4/Rev.1

لم تعد تفعل ذلك. كما أن البلدان الأفريقية الغنية بالنفط التي استفادت من ارتفاع أسعاره شهدت انتكاسات اقتصادية خطيرة. وتتعرض هذه البيئة في الاقتصاد الكلي لمزيد من الضغوط بفعل التحولات التي طرأت على صعيد السياسات المحلية للاقتصادات الناشئة، مثل الصين، التي تعمل حالياً على إيجاد توازنات جديدة في مصادر نموها. وتعافى النمو الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٧، بيد أن درجة النمو لا تزال أقل بكثير من مستوى النمو الثنائي الأرقام اللازم لإحداث التحول الهيكلي والحد من الفقر وزيادة الازدهار على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٥).

٤ - ويشار إلى أن أنماط ونوعية النمو الذي تشهده المنطقة حالياً تترك شرائح كبيرة من السكان ترح تحت وطأة الفقر والعوز. كما أن التفاوتات العميقة والمستحكمة في جميع أنحاء القارة لها عواقبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن شأن هذه العناصر، على المدى الطويل، أن تقوض النمو الاقتصادي والإنتاجية وتطور الأسواق، كما أنها قد تهيئ الظروف لاندلاع النزاعات المفتوحة ووقوع الاضطرابات الاجتماعية، على نحو ما أثبتته التجربة التي عاشتها، في الآونة الأخيرة، بعض البلدان الأفريقية، وخاصة بلدان شمال أفريقيا، فيما عُرف بالربيع العربي. ويسود توافق متزايد في الآراء على الحاجة الملحة لضمان التعجيل بالنمو واستدامته وشموله للجميع.

٥ - ولكي تنمو أفريقيا وتسلك سبل التطور، لا بد لها من تنويع اقتصاداتها وإحداث تحول هيكلي فيها. فالهيكل الحالي للصادرات من البضائع، الذي يهيمن عليه السلع الأساسية الأولية غير المجهزة، ليس بالهيكل المواتي لمستوى التنمية المنشود. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعمل على تنويع مصادر النمو للتخفيف من ضعف اقتصاداتها إزاء الصدمات الداخلية والخارجية.

٦ - وإذا أُريد لأفريقيا أن تحقق النتائج المرجوة لخطة عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣، فمن الضروري إحداث تحول رئيسي في فهم بيئة الاقتصاد الكلي المعززة للنمو. وهذا التغيير يجب أن يتناول العلاقة المتبادلة مع التنمية بما يتجاوز النظرة الضيقة التي تركز على تحقيق الاستقرار والنمو، بحيث يكون التصميم في إطار منظور متكامل ومتعدد القطاعات.

٧ - ولا بد لأفريقيا أن تعزز ما تمتلكه هي نفسها من موارد لكي تعالج إشكالات الاقتصاد الكلي التي تقوض النمو وتحول دون شموله واستدامته. فقدرة القارة على التعامل مع التحديات الجديدة والناشئة رهينة بقدرتها على تحقيق استقرار ونمو اقتصاداتها، لا سيما من خلال استغلال مواردها الذاتية. ولمواجهة هذا التحدي، يتعين على الحكومات الأفريقية أن تنشئ نظم حوكمة قوية، كفيلة بتقديم الدعم الفعال لإدارة القطاع العام، وتعبئة الموارد المحلية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وإصلاح السياسات الضريبية وبناء جهات فاعلة رسمية قوية في القطاع الخاص.

٨ - وإذا ما أرادت البلدان الأفريقية تحقيق الازدهار في بيئة عالمية دينامية ومتغيرة باستمرار، فمن الأهمية بمكان أن يكون لديها نظام حوكمة قوي بحيث يُنظر إلى سلطة الدولة على أنها شرعية ويمكن التنبؤ بتصرفات موظفيها. فوجود مثل هذا النظام سيجعل كذلك من أفريقيا قارة جذابة يكون فيها الناس سعداء بالعيش والعمل والاستثمار فيها.

(٥) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٩ - وسيستمر دور القطاع الخاص في تمويل التنمية في أفريقيا في النمو. حيث يمكن للقطاع الخاص أن يوفر سبلا مبتكرة وفعالة لتزويد القارة بالهياكل الأساسية وغيرها من الحلول. وفوق هذا وذاك، يمكن لأفريقيا، من خلال حشد تمويل القطاع الخاص، أن تستقطب تريليونات الدولارات اللازمة لتسريع تنميتها، وذلك من خلال تنوع اقتصادها وتحسين القدرة التنافسية. وسيطلب ذلك تطوير أسواق متينة لرأس المال وتهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص، لا سيما في مجالات الأراضي والزراعة والطاقة والخدمات وغيرها من قطاعات الهياكل الأساسية. ويمكن لأفريقيا، إن هي استفادت من إمكانات القطاع الخاص، أن تحدث نقلة في مستويات إنتاج السلع والخدمات على السواء، وأن تنشئ اقتصادات مستدامة وتستحدث المزيد من فرص العمل بما يتيح للقارة جني فوائد العائد الديمغرافي.

١٠ - ولا يزال الفقر وعدم المساواة، مهما كانت طريقة قياسهما، مرتفعين جدا في معظم أنحاء القارة. وسيساهم تسريع وتيرة الحد من الفقر وتقليص عدم المساواة المستمر في جميع أنحاء القارة في الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة. وهناك حاجة ملحة لضمان أن تكون السياسات العامة في أفريقيا أكثر شمولاً وتستجيب لاحتياجات الفئات الضعيفة بمن في ذلك الشباب والنساء.

١١ - إن التزام الحكومات الأفريقية بخطة التكامل الإقليمي وعلى نحو أعم بالتعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادي، من خلال جملة تدابير من بينها إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضع خطة العمل لتعزيز التجارة داخل أفريقيا، قد بلغ درجة كافية لاجتذاب القطاع الخاص. وهذه المبادرات تكملها برامج وسياسات قارية رئيسية أخرى من بينها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وخطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا. وهي توفر معا أطرا بالغة الأهمية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص والاستفادة منها، والارتقاء بالإنتاج الاقتصادي وسد الفجوات الإنتاجية في الاقتصادات الأفريقية.

١٢ - ويمثل تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية نقاط تأثير حاسمة للقارة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط تحقيق الكثير من الأهداف ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لإيجاد أنظمة بيئية سليمة، واقتصادات سليمة، ومجتمعات سليمة أيضا. وتواجه أفريقيا تحديات خطيرة يطرحها تغير المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب على أفريقيا أن تدمج بفعالية التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في عمليات تخطيط السياسة الإنمائية. وهذا أمر حتمي للحد من التعرض للمخاطر وتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار. ومن شأن المضي قدماً في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في إطار اتفاق باريس^(٦) أن يمكّن البلدان الأفريقية من خفض انبعاثاتها المستقبلية والمساهمة في الجهود الجماعية العالمية لمعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وبتسخير ما تزخر به الطبيعة من موارد، والتكنولوجيات والهياكل الأساسية الجديدة كوسيلة لتكوين الثروة، وقلب معادلة استنفاد الموارد من أجل تنمية أفريقيا، وكقناة نحو تنوع اقتصاداتها، تحتاج البلدان الأفريقية أيضا إلى إجراء إصلاحات في مجال السياسة العامة لتعزيز الاقتصاد الأخضر، مع المساهمة في آن واحد في إيجاد تكامل متوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

(٦) انظر [FCCC/CP/2015/10/Add.1](https://www.fccc.org/CP/2015/10/Add.1)، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

١٣ - وتشكل البيانات والإحصاءات عنصراً محورياً في عملية التنمية. وهناك توافق في الآراء بشأن التطلعات الإنمائية التي ينبغي أن تسعى أفريقيا لتحقيقها، على النحو المبين في خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. ولتنفيذ ورصد الخطتين المتكاملتين، هناك حاجة إلى اتباع نظام وهيكل فعالين لسياسات البيانات لدعم العملية. وسيطلب الأمر قيام ثورة أفريقية في مجال البيانات ستشكل العمود الفقري لعملية صنع القرار السياسي والتخطيط للخطتين ومتابعتهما واستعراضهما، مما يستلزم توفير موارد وقدرات معززة لجمع البيانات وتخزينها وإتاحتها للاطلاع والتحليل بالاعتماد على نظم إحصائية متينة.

١٤ - وتتركز مساهمة اللجنة في مهمة تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ على الأوجه الجوهرية الثلاثة للجنة، وهي وظيفتها المتمثلة في الدعوة للاجتماعات، ووظيفتها كمركز أبحاث ووظيفتها التشغيلية، على النحو المبين أدناه:

(أ) *وظيفة الدعوة للاجتماعات*: تنطوي على توفير منتديات مخصصة إقليمية وحكومية دولية ومتعددة الجهات، تعود ملكيتها التامة إلى الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والمصارف الإنمائية، بما يسفر عن التوصل إلى سياسات إنمائية وأطر ومعايير وخطط عمل متفق عليها، تعزز تعدد الأطراف على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ب) *وظيفتها كمركز أبحاث*: تتمثل في إجراء البحوث والتحليلات المتعددة القطاعات التي تعزز تكامل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتشجع التعلم من الأقران، والتفكير الإبداعي، وشحذ الوعي بشأن السياسات العامة مع تعزيز الروابط وأوجه التآزر بين القطاعات في الوقت ذاته؛

(ج) *الوظيفة التشغيلية*: تتمثل في تقديم المشورة في مجال السياسات العامة على المستوى القطري من خلال تقديم الدعم المباشر القائم على الطلب للدول الأعضاء في المجالات ذات الصلة بعملها المعياري والتحليلي وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

جيم - عملية الاستعراض

١٥ - استناداً إلى التحليل السابق، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للسياق الإنمائي الذي يحدد شكل المنطقة ولايات اللجنة الرئيسية، شرعت اللجنة، بقيادة أمينتها التنفيذية الجديدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، في عملية تمحيص، وتشاور وتفكير استشاري. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجريت العديد من الاستعراضات الاستراتيجية بغية إعادة تحديد توجه اللجنة بما يمكنها من تقديم الدعم الفعال من حيث التنفيذ والمتابعة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٧)، وخطة عام ٢٠٦٣، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ والإطار المشترك بينهما لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

١٦ - وأجريت كذلك سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم رؤساء الدول والحكومات، ووزراء المالية والتخطيط، ووزراء الخارجية، والسفراء الأفريقيين المعتمدين في أديس أبابا، والمنظمات الشريكة، بما فيها الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الثنائيين وموظفي اللجنة. وأشارت نتائج عملية التفكير والمشاورات إلى ضرورة إعادة تحديد توجه الاستراتيجية للجنة

(٧) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

بهدف الاستفادة من الفرص المتاحة والتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا وتلبية احتياجات الدول الأعضاء والتنفيذ الفعال للمهام الموكلة لها.

دال - وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها

١٧ - تتمثل الرؤية الناشئة للجنة في طرح الأفكار واتخاذ الإجراءات الرامية إلى تمكين أفريقيا وشموليتها للجميع وتحقيق تحولها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، وهي وظيفتها كمركز للفكر، ووظيفتها كهيئة للدعوة للاجتماعات ووظيفتها التشغيلية.

١٨ - ويكمن الهدف العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم القارة للتصدي بفعالية لأحد تحدياتها الأساسية: إيجاد الوظائف. وبوجود أكثر من نصف الوظائف في القارة في القطاع غير الرسمي، فإن هذا التحدي له أهمية خاصة من الناحية المالية ومن حيث مستويات الفقر.

١٩ - وحتى تتمكن اللجنة من تقديم رؤيتها، ستركز على خمسة اتجاهات استراتيجية:

(أ) تعزيز مكانة اللجنة باعتبارها مؤسسة معرفية رائدة من خلال تعزيز المواصفات المعرفية لموظفيها؛

(ب) وضع خيارات السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية للتعميل بالتنوع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛

(ج) تصميم وتنفيذ نماذج التمويل الابتكارية للهياكل الأساسية والأصول البشرية والمادية والاجتماعية من أجل التحول في أفريقيا؛

(د) المساهمة في الحلول للتحديات الإقليمية والعبارة للحدود، مع التركيز على السلام والأمن والاندماج الاجتماعي باعتبارها روابط إنمائية هامة؛

(هـ) الدعوة إلى تعزيز موقف أفريقيا على المستوى العالمي ووضع استجابات إقليمية باعتبارها مساهمة في قضايا الحوكمة ذات البعد العالمي.

٢٠ - وسيتم تنفيذ التوجهات الاستراتيجية من خلال شعب اللجنة على أساس برامجها. وتخطط اللجنة خلال قيامها بعملها للانتقال من مجرد التركيز على القطاع العام إلى العمل بنشاط على دعم طرائق عملها بالمجهودات والأفكار والإجراءات الرامية إلى تعميق نمو القطاع الخاص، لا سيما القطاع الخاص المحلي. وسيحقق ذلك عن طريق جعل القطاع الخاص محركاً لدفع عجلة الإنتاج ونمو الإنتاجية والأعمال، وكذلك كمزود للوسائل البديلة لتمويل التنمية. وبالتالي ستقوم اللجنة بتعميق تعاونها مع القطاع الخاص لدعم السياسات المتعلقة بالبيئة التمكينية المناسبة لهذا القطاع.

٢١ - وستعمل اللجنة كذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء فيما يخص الجوانب التنظيمية والعملية لبناء الدولة من خلال توطيد نظم متينة للحكومة ينبغي أن تشمل التركيز بشكل أكبر على مسائل المشاشة والأخطار والقدرات فيما يتعلق بالبلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، بغية بناء قدراتها على الصمود، وبالتالي منع حدوث المزيد من الأزمات.

٢٢ - وفي ضوء التطلعات المذكورة أعلاه، سيتم تعديل أوضاع البرامج الفرعية للجنة وفقا لذلك، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمزايا اللجنة النسبية وأولوياتها البرنامجية. وسيجري تنظيم برنامج عمل اللجنة في مجمله، وهو الأداة لتنفيذ التوجهات الاستراتيجية، بحيث يتمحور حول تسعة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة، وذلك على النحو التالي:

(أ) الاقتصاد الكلي والحكومة. سيجري توسيع نطاق هذا البرنامج الفرعي لمعالجة مسائل الحكومة الاقتصادية باعتبارها جانبا بالغ الأهمية من التنمية الاقتصادية، بهدف دعم الدول الأفريقية الأعضاء في جهودها الرامية إلى تسريع التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة؛

(ب) التكامل الإقليمي والتجارة. سيركز هذا البرنامج الفرعي على الدور المركزي المتمثل في تحقيق التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي الفعال بين الدول الأعضاء من خلال دعم الجهود الرامية إلى تعميق الأسواق الإقليمية، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والتجارة العالمية وتسريع عملية التصنيع والتصدي لتحديات التحول الهيكلي؛

(ج) تنمية القطاع الخاص وتمويله. لا يزال القطاع الخاص الناجح يشكل السبيل الرئيسي لإيجاد فرص العمل، وهو التحدي الأكبر الذي تواجهه جميع الدول الأعضاء في اللجنة. ويتمثل الهدف من هذا البرنامج الفرعي في دعم الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتعجيل بإيجاد فرص العمل، والتحول من خلال الاستفادة من دور القطاع الخاص وموارده مع التركيز على زيادة استثماراته في الهياكل الأساسية للزراعة والأعمال التجارية الزراعية، والطاقة والخدمات، وتعزيز حلول التمويل الابتكاري، وتطوير أسواق رأس المال، واجتذاب الاستثمار، وتحسين البيئة المواتية للأعمال التجارية؛

(د) البيانات والإحصاءات. سيواصل هذا البرنامج الفرعي عمله في تحسين إنتاج البيانات والإحصاءات عالية الجودة والقابلة للمقارنة في أفريقيا لنشرها واستخدامها من أجل دعم وضع السياسات القائمة على الأدلة، وتخطيطها، وتنفيذها، ورصدها والإبلاغ عنها في إطار خطتي عام ٢٠٣٠ و عام ٢٠٦٣. كما أن البرنامج الفرعي سيدعم البلدان في اعتماد تكنولوجيات جديدة للبيانات من قبيل تقنيات القياس الحيوي الابتكارية والقادرة على التعامل مع بيانات كبيرة للمساعدة على التعجيل في اتخاذ القرارات وإجراء القياسات للوقوف على ما تم تحقيقه في إطار أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣؛

(هـ) تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. سيضطلع هذا البرنامج الفرعي بدور بالغ الأهمية في دعم الإدارة الفعالة لثروات الموارد الطبيعية في القارة؛ والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال التوجه نحو التحولات الخضراء والتنمية المتكيفة مع تغير المناخ؛ والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة ضمن سياق التنمية المستدامة؛

(و) الشؤون الجنسانية والمساواة وتمكين المرأة. سيعالج هذا البرنامج الفرعي القضايا المستجدة التي تمس النساء والفتيات الأفريقيات، وسيقوم أيضا بمساعدة الدول الأعضاء ودعمها في عملها الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ز) الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية. سيجري تنفيذ هذا البرنامج الفرعي من خلال المكاتب الإقليمية الخمسة التي تغطي وسط أفريقيا، وشرقها، وشمالها، وغربها وجنوبها، حيث زُودت تلك المكاتب بمجالات مواضيعية مختارة من أجل تهيئتها للتصدي على نحو أكثر فعالية للتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الأعضاء في مناطقها دون الإقليمية؛

(ح) التنمية الاقتصادية والتخطيط. سيجري تعزيز هذا البرنامج الفرعي بغرض تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعماً لتحقيق التحول الهيكلي للدول الأعضاء؛

(ط) السياسات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والشؤون الاجتماعية. سوف يجري تركيز هذا البرنامج الفرعي بمزيد من الدقة للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة الشاملة للجميع والمنصفة في أفريقيا.

٢٣ - وسوف تجري مواءمة طرائق التنفيذ مع دور اللجنة بوصفها مجمع فكري سياساتي ينشط في إجراء البحوث والتحليلات السياساتية المتعددة القطاعات بهدف الاستفادة من الركائز الثلاث للتنمية المستدامة: كونها كيان يتولى الدعوة لاجتماعات المنتديات الحكومية الدولية ومنتديات أخرى من قبيل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، لأغراض تقاسم الحلول، وتشجيع التعلم من الأقران وبلورة صوت أفريقي موحد على الصعيد العالمي من أجل دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ ثم بوصفها جهة مقدمة لخدمات تنمية القدرات، التي تشمل دعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود للامتثال للاتفاقات، والمعاهدات، والقواعد والمعايير الدولية، عن طريق أنشطة التوعية في مجال السياسات العامة، وبناء توافق الآراء، والدعم التقني والخدمات الاستشارية السياساتية والتدابير التدريبية.

٢٤ - وستخصص المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة في مجالات مواضيعية مختارة ذات صلة بمناطقها دون الإقليمية واستناداً إلى طلب الدول الأعضاء لكفالة اتباعها نهجاً أكثر فعالية إزاء القضايا ذات الأولوية التي تشكل مدعاة للقلق والتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الأعضاء في مناطقها دون الإقليمية. وسوف يجري تعزيز قدرات المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وموارده من أجل توفير التدريب والدعم السياساتي اللازمين لتنفيذ الدول الأعضاء لخطة عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣.

هاء - التعديلات المتعلقة بالبرامج

٢٥ - سيجري استحداث التعديلات التالية المتعلقة بالبرامج:

(أ) البرنامج الفرعي ١. سيتم توسيع نطاق التركيز السابق على سياسات الاقتصاد الكلي بحيث يشمل مسائل الحوكمة الاقتصادية وتقديم الدعم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي كانت في السابق في إطار البرنامج الفرعي لتنمية القدرات. وتم نقل الأعمال المتصلة بالشؤون المالية والقطاع الخاص التي كان يُضطلع بها سابقاً في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى البرنامج الفرعي الجديد لتنمية القطاع الخاص والشؤون المالية؛

(ب) البرنامج الفرعي ٢. أُدمجت المجالات المواضيعية مثل الهياكل الأساسية والأمن الغذائي والزراعة وإدارة الأراضي في إطار البرنامج الفرعي لتنمية القطاع الخاص والشؤون المالية، في حين أن دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٨) الذي كان سابقاً في إطار البرنامج الفرعي لتنمية القدرات أُضيف الآن إلى حافظة البرنامج الفرعي؛

(٨) A/57/304، المرفق.

(ج) البرنامج الفرعي ٣. استُحدث برنامج فرعي جديد بشأن تنمية القطاع الخاص والتمويل هو البرنامج الفرعي ٣. والمهدف من هذا البرنامج الفرعي الجديد هو دعم الدول الأعضاء من أجل التعجيل بإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول من خلال تسخير دور وموارد القطاع الخاص مع التركيز على زيادة استثمارات القطاع الخاص في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، والهياكل الأساسية، والطاقة والخدمات، وتشجيع الحلول المبتكرة للتمويل، وتطوير أسواق رأس المال، واجتذاب الاستثمارات، وتحسين البيئة المؤاتية للأعمال التجارية؛

(د) البرنامج الفرعي ٤. تغير عنوان البرنامج الفرعي ليصبح "البيانات والإحصاءات" مع أن نطاقه لا يزال دون تغيير؛

(هـ) البرنامج الفرعي ٥. تغير عنوان البرنامج الفرعي ٣ السابق من "الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا" إلى "تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية" وسمي البرنامج الفرعي ٥. وستتم إعادة تنظيم التركيز على الابتكارات والتكنولوجيات باعتبارها عناصر تيسير للتنمية لدعم جميع المجالات البرنامجية. ولم يعد البرنامج الفرعي ٥ السابق المتصل بتنمية القدرات برنامجا فرعيا قائما بذاته. ويتم الاضطلاع بالمهام نفسها أيضا من جانب جميع البرامج الفرعية الأخرى. وسيتم تعميم العمل في مجال تنمية القدرات الذي تقوم به اللجنة باعتباره وظيفة أساسية في جميع البرامج الفرعية، من أجل تحقيق الكفاءة، وتحسين الملكية، وتحسين قدرة اللجنة على تقديم المعارف عن طريق الحوار بشأن السياسات وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في إطار قناة فريدة.

(و) البرنامج الفرعي ٦. تم تعديل عنوانه من "الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية" تعديلا طفيفا لتلبية الأولويات المتغيرة وأصبح "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" في حين أن نطاق البرنامج الفرعي لم يتغير؛

(ز) البرنامج الفرعي ٧. سيتم تعزيز العناصر الخمسة للبرنامج الفرعي ٧ المتعلق بالأنشطة الإنمائية دون الإقليمية ليشمل مجالات مواضيعية مختارة بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية للدول الأعضاء وكفاءات اللجنة.

(ح) البرنامج الفرعي ٨. تم تعديل عنوانه من "التخطيط والإدارة في مجال التنمية" تعديلا طفيفا ليصبح "التنمية الاقتصادية والتخطيط" في حين أن نطاق البرنامج الفرعي لم يتغير؛

(ط) البرنامج الفرعي ٩. سيتم توسيع نطاق البرنامج الفرعي المتعلق بسياسات التنمية الاجتماعية وسيغطي السياسات الاجتماعية كما في السابق، ولكنه سيضم أيضا التركيز بوجه خاص على الفقر وعدم المساواة.

واو - الخاتمة وآفاق المستقبل

٢٦ - تأتي عملية إعادة تنظيم اللجنة استجابة لتغير الديناميات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك بيئة الاقتصاد الكلي الجديدة في أفريقيا، والأطر الإنمائية العالمية والقارية الجديدة والإصلاحات التي تشهدها الأمم المتحدة. وقد جاءت التوجهات الاستراتيجية المقترحة والأولويات البرنامجية المبينة في هذه المذكرة ثمرة لمشاورات مكثفة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك جملة جهات من بينها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والقطاع الخاص.

٢٧ - وسيزيد تنفيذ المقترحات كفاءة وفعالية اللجنة في خدمة بقية أسرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية. وسيتمكن أيضا اللجنة من تحقيق مواءمة تامة مع إصلاحات الأمانة التي أطلقها الأمين العام، وتركيز الأمين العام على التعاون مع الأمم المتحدة. وينبغي أن يتيح للجنة أن توائم أنشطتها مع الدول الأعضاء وأن تخدم القارة بسرعة أكبر من خلال الاستفادة بشكل فعال من أوجه التآزر الداخلي وتطبيق الأفكار من أجل التمكين والتحول في أفريقيا.

مشروع القرار الثالث مكان انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بالمقرر ألف (د-٥١) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ الذي اتخذته مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الذي قرر المؤتمر بموجبه عقد دورته الثانية والخمسين في المغرب في عام ٢٠١٩،
بإياد قرار مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بعقد دورته الثانية والخمسين في المغرب في عام ٢٠١٩.

جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والسبعين، التي عقدت في بانكوك في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨، القرار ٥/٧٤ الذي يُعرضُ على أساسه مشروع القرار التالي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتخذ إجراء بشأنه:

مشروع القرار

تحوّل مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة إلى منظمة حكومية دولية خارج منظومة الأمم المتحدة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باتخاذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والسبعين المعقودة في بانكوك في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨ القرار ٥/٧٤ الذي أحاطت فيه اللجنة علما مع التقدير، في جملة أمور، بإعلان حكومة إندونيسيا بأنها ستقود وتدعم تحوّل مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة إلى منظمة حكومية دولية جديدة خارج منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن عرض أعضاء آخرين في مجلس الإدارة الانضمام إلى إندونيسيا لدعم العملية الانتقالية،

يوافق على تحويل مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة من هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى منظمة جديدة خارج منظومة الأمم المتحدة، على نحو ما ينص عليه قرار اللجنة ٥/٧٤ المرفق بهذا القرار.

المرفق

القرار ٥/٧٤

تحول مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة إلى منظمة حكومية دولية خارج منظومة الأمم المتحدة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٤ (د-٣٣) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٧٧ و ٢٢٠ (د-٣٨) المؤرخ ١ نيسان/أبريل ١٩٨٢ بشأن إنشاء مركز التنسيق الإقليمي لأعمال البحث والتطوير المتعلقة بمحاصيل الحبوب الخشنة والبقلات والجزريات والدرنيات في المناطق المدارية الرطبة في آسيا والمحيط الهادئ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥/٦٠ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٥/٦١ المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ و ٤/٦٥ المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال تنمية المحاصيل الثانوية في آسيا والمحيط الهادئ،

وإذ تشير كذلك إلى الاتفاق المبرم بين حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة فيما يتعلق باستضافة المركز، الذي تم التوقيع عليه في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨١،

وإذ تشير إلى الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السادسة والستين، بناء على توصية مجلس إدارة المركز، بتغيير اسمه من مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال تنمية المحاصيل الثانوية في آسيا والمحيط الهادئ إلى مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١/٧٢ المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن تنقيح النظام الأساسي لمركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة،

وإذ تسلّم بأن مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة قد واصل الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان آسيا والمحيط الهادئ بوصفه مركزا إقليميا للمعارف والتدريب من أجل زيادة الإنتاج الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين سبل كسب العيش في المناطق الريفية، وكذلك من خلال توفير منتدى للحوار بشأن السياسات والتعاون التقني بين بلدان الجنوب والتعلم المتبادل في هذه المجالات،

وإذ تنوه مع التقدير بالموارد المالية والمرافق التي وفرتها حكومة إندونيسيا إلى المركز، وكذلك الدعم المقدم من الأعضاء والأعضاء المنتسبين الآخرين،

وقد نظرت في تقرير مجلس الإدارة عن دورته الرابعة عشرة^(٩) الذي أجرى فيه المجلس استعراضا شاملا للوضع الإداري والمالي للمركز، ونظرت في الخيارات المتاحة لمستقبل المركز واستمرار عملياته، بما في ذلك عن طريق تعزيز ملكية المركز من جانب أعضائه،

- ١ - **تأييد** تقرير مجلس إدارة مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة عن دورته الرابعة عشرة؛^(٩)
- ٢ - **تلاحظ مع التقدير** إعلان حكومة إندونيسيا أنها ستقوم بقيادة ودعم تحوّل المركز إلى منظمة حكومية دولية جديدة خارج منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن عرض أعضاء مجلس الإدارة الآخرين الانضمام إلى إندونيسيا لدعم العملية الانتقالية؛
- ٣ - **تشجع** جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين على دعم المنظمة الجديدة في صياغة أهدافها وبرامجها وأنشطتها؛
- ٤ - **تشجع** جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين والجهات المعنية الأخرى على دعم المنظمة الجديدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، عن طريق تقديم التبرعات المالية والعينية؛
- ٥ - **تحيط علما** بتوصية مجلس إدارة المركز بأن المنظمة الجديدة يمكن أن تقدم تقاريرها إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن أنشطتها؛
- ٦ - **تحيط علما** أيضا باعترام حكومة إندونيسيا إنشاء فرقة عمل معنية بالفترة الانتقالية؛
- ٧ - **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم بما يلي:
- (أ) أن تتخذ جميع التدابير الإدارية والقانونية اللازمة، حسب الاقتضاء، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، لمساعدة المركز في التحول من هيئة فرعية للجنة إلى منظمة جديدة؛
- (ب) أن تتعاون مع المنظمة الجديدة وتحافظ على الشراكات، حسب الاقتضاء؛
- (ج) أن تتخذ التدابير اللازمة لنقل التبرعات غير المنفقة إلى المنظمة الجديدة، مع مراعاة النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة^(١٠)؛
- (د) أن تعكس التغييرات المنبثقة عن القرارات الواردة أعلاه في تقريرها المقدم إلى اللجنة في دورتها الخامسة والسبعين، في عام ٢٠١٩، عن استعراض منتصف المدة لهيكل المؤتمرات؛
- (هـ) أن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها السادسة والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

ثانيا - المسائل التي يُوجّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- ٤ - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها السابعة والثلاثين، المعقودة في هافانا، في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، عددا من القرارات المتصلة ببرنامج عملها، التي تُعرض أدناه موجزات لها لكي يطلع عليها المجلس.

القرار ٧١٧ (د-٣٧)

قرار هافانا

- ٥ - إن اللجنة، وقد استعرضت المنشور المعنون *The Inefficiency of Inequality* (عدم كفاءة عدم المساواة) التي يكمل المنشورات التي تتضمن المنشور المعنون *The Trilogy of Equality* (ثلاثية المساواة)، قد أحاطت علما به، ورحبت بالنهج المتكامل إزاء التنمية الذي اتسم به تفكير اللجنة منذ إنشائها.
- ٦ - وأوعزت اللجنة إلى الأمانة أن تجري دراسات وتضع مقترحات في مجال السياسات العامة في البلدان، بالتعاون الوثيق مع صناع السياسات، بغية بناء القدرات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

القرار ٧١٨ (د-٣٧)

جدول مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

- ٧ - كررت اللجنة تأكيد قرارها الإبقاء على الهيكل الحكومي الدولي الحالي والنمط القائم للاجتماعات وأقرت الجدول الزمني للمؤتمرات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وأكدت مجدداً أن نظام اللجنة الحالي لخدمة المؤتمرات قد أثبت كفاءة في الشروط الفنية والتنظيمية، كما أثبت فعاليته من حيث التكلفة. كما أكدت من جديد على أهمية الاستمرار في تكليف اللجنة بمهمة تنظيم وعقد الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل إعداد ومتابعة المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان التنمية المستدامة.

القرار ٧١٩ (د-٣٧)

المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- ٨ - كررت اللجنة تأكيد التزام المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعميم مراعاة منظور جنساني تحويلي في جميع أهداف التنمية المستدامة. وأوصت بمضاعفة الجهود لضمان أن تعكس مؤشرات رصد الأهداف أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وليتسنى استخدامها في وضع سياسات عامة فعالة للتغلب على أوجه عدم المساواة هذه.
- ٩ - ودعت اللجنة إلى المشاركة الفعالة في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي الذي سيعقد في شيلي في عام ٢٠١٩. وأوصت الوفود بتعزيز التوازن بين الجنسين في تكوينها؛ وطلبت بذل كل جهد ممكن لضمان مشاركة المجتمع المدني.
- ١٠ - وأحاطت اللجنة علما بالجهود التي تبذلها الحكومات لإنشاء صندوق إقليمي لصالح المرأة والمنظمات والحركات النسائية.

القرار ٧٢٠ (د-٣٧)

دعم أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي

- ١١ - أعربت اللجنة عن اقتناعها بأن السياسات التي تعتمدها الدول ينبغي أن تكون موجهة نحو تحقيق الأهداف الطويلة الأجل وينبغي أن تولي المزيد من الاهتمام لبناء الرؤية المستقبلية، التي تركز على الحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز ازدهار شعوبها، وتعزيز التنمية المستدامة؛ وسلمت بأهمية الإدارة

العامة والتخطيط من أجل التنمية بوصفهما أداتين للمضي قدما في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة. وكررت اللجنة التوصية التي مفادها أنه ينبغي للمعهد أن يعزز قدرته بوصفه الهيئة المسؤولة عن التدريب داخل اللجنة وينبغي أن يكتف الأنشطة المُضطلع بها في هذا المجال بالتعاون مع المقار والشعب دون الإقليمية التابعة للجنة والمؤسسات الدولية الأخرى؛

القرار ٧٢١ (د-٣٧)

المؤتمر الإحصائي للأمريكيتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٢ - كررت اللجنة تأكيد أهمية زيادة ترسيخ دور مؤتمرها الإحصائي للأمريكيتين بوصفه الهيئة الحكومية الدولية التي نسقت الأنشطة الإحصائية الإقليمية والدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشجعت على تعزيز المكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية لبلدان المنطقة. وأعربت اللجنة عن دعمها للمؤتمر الإحصائي للأمريكيتين بوصفه الهيئة الحكومية الدولية المناسبة لوضع الإطار الإقليمي لمؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل تشجيع إدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وتوجيه أنشطة التعاون من أجل تعزيز القدرات الإحصائية لبلدان المنطقة للرصد الإحصائي لخطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠ في المنطقة.

القرار ٧٢٢ (د-٣٧)

المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٣ - سلمت اللجنة بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي خطة عمل عالمية وشاملة تقوم على أساس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ألا وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتسم أهدافها وغاياتها بأنها غير قابلة للتجزئة، وبأن المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو أحد البرامج لتعزيز أوجه التآزر وتضافر الجهود فيما بين مختلف أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة مع التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. وطلبت إلى الأمانة القيام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، في جهودها الرامية إلى وضع منهجيات وأدوات جديدة لقياس الفقر وأوجه الحرمان والضعف المتعددة الأبعاد وكذلك تعزيز المنهجيات القائمة. وحثت اللجنة على مواصلة تحليلها للتحديات المتعلقة باستخدام التمويل اللازم لسد الثغرات في الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والخدمات الاجتماعية للجميع.

القرار ٧٢٣ (د-٣٧)

المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٤ - جددت اللجنة التزامها بتنفيذ ورصد توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، وسلّمت بمساهمة المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المتابعة العالمية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

١٥ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة القيام، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالهجرة الدولية وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، كل في إطار ولايته، بدعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناء على طلبها ووفقا لأولوياتها الوطنية، في متابعة المؤتمر

الحكومي الدولي المعني بالهجرة الدولية، الذي سيعقد في المغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأعربت عن تطلّعها للنتائج التي يمكن أن تنبثق عنه.

القرار ٧٢٤ (د-٣٧)

مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٦ - رحبت اللجنة بالمناقشات الجارية في الجلسات الأولى لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي على التغيير التكنولوجي المتسارع في مجال التنمية المستدامة والمناقشات المقبلة بشأن هذا الموضوع. وأعربت عن تطلّعها إلى التفعيل السريع للمنصة الإلكترونية للأمم المتحدة باعتبارها وصلة شبكية للحصول على معلومات بشأن المبادرات والآليات والبرامج القائمة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

القرار ٧٢٥ (د-٣٧)

الاتفاق الإقليمي بشأن الاطلاع على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٧ - أحاطت اللجنة علماً باعتماد الاتفاق الإقليمي بشأن الاطلاع على المعلومات والمشاركة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي اعتمد في إسكاسو، كوستاريكا، والذي يشكل خطوة هامة للمضي قدماً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودعت جميع الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى النظر في الانضمام إلى الاتفاق.

القرار ٧٢٧ (د-٣٧)

لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي

١٨ - رحبت اللجنة بعقد اجتماع المائدة المستديرة الإنمائي لمنطقة البحر الكاريبي كل سنتين. وكررت تأكيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة، ولا سيما عن طريق مقرها دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، في تنسيق دعم التنمية في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومن خلال العمل المباشر مع الشركاء في التنمية لمنطقة البحر الكاريبي. ورحبت اللجنة بالدور الذي كُلفت بالاضطلاع به في مجال إدماج احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحثت الأمانة التنفيذية على استخدام جميع التدابير اللازمة لكفالة التنفيذ الكامل للقرارات التي تتخذها لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في دورتها السابعة والعشرين، والتوصيات التي صاغتها لجنة الرصد التابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في اجتماعها الثامن عشر والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في اجتماع المائدة المستديرة الإنمائي الخامس لمنطقة البحر الكاريبي.

القرار ٧٢٨ (د-٣٧)

برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأولوياتها لعام ٢٠٢٠

١٩ - اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠٢٠ ورحبت بكونه يعكس موازنة وتكييف أنشطة برنامج العمل ومحتوياته وطرائقه مع الاحتياجات الجديدة الناشئة عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، فضلا عن خطط العمل والصكوك المتفق عليها دوليا.

٢٠ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تقدم الميزانية المقترحة لتنفيذ الأنشطة المبينة في برنامج العمل إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية للنظر فيها. وأعربت عن القلق إزاء الانخفاض الذي حدث مؤخرا في موارد الميزانية المخصصة للجنة من أجل الاضطلاع بالأنشطة المبينة في برنامج العمل.

٢١ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتقرير الذي أعدته الأمانة عن أنشطة اللجنة للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وأكدت على النتائج الواسعة النطاق التي حققتها اللجنة في مختلف مجالات العمل، مُثنية على وجه الخصوص على نهجها القائم على النتائج وعلى قدرتها على تلبية احتياجات المنطقة. ورحبت بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتعزيز المساءلة والتقييم. وقررت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن اللجنة الجامعة هي الهيئة المناسبة لاستعراض واعتماد برنامج العمل السنوي لمنظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السنوات التي تقع بين سنوات انعقاد دوراتها. وشجعت الأمانة التنفيذية على مواصلة عقد اجتماعات اللجنة الجامعة في الفترات الفاصلة بين دورات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

القرار ٧٢٩ (د-٣٧)

المؤتمر الوزاري بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢ - إن اللجنة، إذ تسلم بأن الاقتصاد الرقمي يشكل عنصرا حاسما من عناصر التغيير الهيكلي التقدمي الرامي إلى زيادة الحصة النسبية لأنشطة الإنتاج القائمة على كثافة المعرفة في الاقتصاد، وتعزيز القدرة التنافسية وإحراز تقدم نحو الإدماج الاجتماعي والحد من عدم المساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى بناء القدرات من أجل إنشاء وتبادل واستخدام التكنولوجيات الرقمية للاستفادة من الثورة الرقمية الجديدة، أحاطت علما بإعلان كارتاخينا دي إندياس وبرنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري السادس المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحثت الهيئات الإقليمية والدولية والوكالات العاملة في مجال السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاضطلاع بدور نشط في تنفيذ برنامج العمل الرقمي.

٢٣ - وأثنت اللجنة على الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن مجتمع المعلومات بغية تحديد التقدم الذي حققته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وسلمت بأهمية وصول الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن الهياكل الأساسية، بما في ذلك الربط العريض النطاق، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدت الحاجة إلى تعزيز السياسات العامة من أجل تحقيق هذا الغرض. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تواصل العمل مع بلدان المنطقة لتنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر الوزاري السادس

ومتابعتهما، ولا سيما فيما يتعلق باستصواب وجدوى وضع خطة لتطوير سوق رقمية إقليمية بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة.

القرار ٧٣٠ (د-٣٧)

اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٤ - طلبت اللجنة إلى أمانة اللجنة أن تواصل دعم حكومات المنطقة في وضع منهجيات للمتابعة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسلّمت بأن الأمم المتحدة هي المحفل المتعدد الأطراف بلا منازع للمساهمة في إعادة تحديد الطريقة التي تقاس بها التنمية. ودعت اللجنة البلدان إلى المشاركة، بدعم من الأمانة، في حساب الثغرات الهيكلية، بوصفها أداة قيمة للمساعدة على قياس وتصوير مستويات التنمية في كل بلد من البلدان بما يتجاوز نصيب الفرد من الدخل.

٢٥ - ورحبت اللجنة بالاقتراح الداعي إلى إنشاء شبكة تنفيذ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بهدف تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لحكومات المنطقة المشاركة في إنشاء آليات وطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعة الأهداف البالغ عددها ١٧ هدفا أو السعي إلى إنشاء هذه الآليات.

٢٦ - ودعت اللجنة رؤساء اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى النظر في عقد حوار تفاعلي إقليمي بشأن الأولويات في المنطقة، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في موعد يتفق عليه، بهدف الإعداد لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩. وطلبت اللجنة، بصفتها هيئة فرعية تابعة للجنة، أن تقدم إلى منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة تقريرا عن مساهمتها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

القرار ٧٣١ (د-٣٧)

الذكرى السنوية السبعون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٧ - كررت اللجنة التأكيد على المساهمات الهامة في المنطقة المقدمة من الهيئات الفرعية في جملة مجالات من بينها المساواة بين الجنسين، والتعاون والتنمية، والتخطيط، والإحصاءات، والسكان، والعلم والتكنولوجيا، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتنمية الاجتماعية. كما كررت التأكيد على دور اللجنة بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وسلّمت بأن منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، بوصفه آلية إقليمية لتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أصبح نموذجا للتنسيق الإقليمي بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٨ - وأنتت اللجنة على العمل الذي اضطلع به خلال ٧٠ سبعين عاما منذ وجود اللجنة وجهودها المتواصلة الرامية إلى دعم العمليات التي تقودها البلدان. والتمرت بأن تكفل أن يتم الاعتراف بمهامها وولايتها اللجنة بشكل كامل والحفاظ عليها، ولا سيما دورها الحاسم في البعد الإقليمي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وحثت اللجنة على المشاركة الكاملة في مبادرة الأمين العام لتجديد الأصول الإقليمية لصالح العمليات التي تقودها البلدان وأن تزيد، في إطار ولايتها، المبادرات الإقليمية حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

القرار ٧٣٢ (د-٣٧)

استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤

٢٩ - كررت اللجنة دعوتها إلى الدول الأعضاء أن تدمج برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ودعوتها إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تدمج برنامج عمل فيينا في برامج عملها ذات الصلة، وأن تقدم الدعم التقني والمالي من أجل تنفيذه. وشجعت مرة أخرى القطاع الخاص على الإسهام في تنفيذ برنامج عمل فيينا، بسبل منها إقامة الشراكات الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة بين القطاعين العام والخاص.

٣٠ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تدعم الاستعراض الإقليمي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر في أمريكا اللاتينية في إطار استعراض منتصف المدة الشامل، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة، من خلال إعداد دراسات تحليلية، وتنظيم الاجتماع الإقليمي في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وطلبت إلى الأمانة أن تواصل تقديم الدعم التقني للبلدان النامية غير الساحلية في المنطقة في المجالات ذات الصلة ببرنامج عمل فيينا، مثل الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتيسير النقل، والتكامل اللوجستي، ودراسات التكاليف اللوجستية.

القرار ٧٣٣ (د-٣٧)

الصندوق الاستثماري لمنتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

٣١ - رحبت اللجنة بإنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين لمنتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية باعتباره أداة لتمويل التنمية تجمع بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة والهدف المشترك المتمثل في التنمية. وسلمت بالترغبات المقدمة حتى الآن، وشجعت الدول الأعضاء الأخرى في المنتدى على تقديم تبرعات إضافية للصندوق بغية تمكين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من الاضطلاع بالمزيد من المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي الثنائي بين منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنطقة شرق آسيا؛

٣٢ - وأكدت اللجنة من جديد التزامها بتنفيذ المشاريع الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الممولة من الصندوق الاستثماري والرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي الثنائي بين منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنطقة شرق آسيا والمساهمة في تطوير المنطقتين في المجالات التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية للصندوق الاستثماري.

باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٣ - اعتمد مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في دورته الحادية والخمسين، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، بياناً وزارياً بشأن موضوع "منطقة التجارة الحرة القارية: إيجاد حيز مالي لتوليد فرص العمل والتنوع الاقتصادي". واعتمدت أيضاً عدداً من القرارات المتعلقة ببرنامج عملها، التي تُعرض أدناه موجزات لها لكي يطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القرار ٩٥٧ (د-٥١)

استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٤ - أشار مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين إلى قراره ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ عام ٢٠١٣ بشأن إعادة تركيز وإعادة تنظيم عمل اللجنة من أجل دعم التحول الهيكلي لأفريقيا وكذلك قراره ٩٤٣ (د-٤٩) المؤرخ عام ٢٠١٦ الذي طلب فيه إلى الأمانة التنفيذية أن تجري استعراضا للهيكل الحكومي الدولي للجنة، وأثنى على الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتيسير إجراء عملية تشاور فعالة بشأن عملية الاستعراض الشامل.

٣٥ - وقرر مؤتمر الوزراء منح المزيد من الوقت للأمانة لإجراء مزيد من الاستعراض والتحليل للهيكل الحكومي الدولي للجنة، وطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى مؤتمر الوزراء في دورته المقبلة بشأن إعادة هيكلة المؤتمر والهيئات الفرعية للجنة، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية.

القرار ٩٥٨ (د-٥١)

تنفيذ برامج الهجرة الدولية في أفريقيا

٣٦ - طلب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين إلى اللجنة مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي والجهات المعنية الأخرى بشأن بحوث السياسات والحوار الإقليمي وتنمية القدرات المتعلقة بقضايا الهجرة، ولا سيما بشأن وضع نبذة وصفية إيجابية ووضع استراتيجيات لتسخيرها للتنمية الإقليمية. وطلب أيضا إلى اللجنة أن تواصل، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، تقديم الدعم والمشورة إلى الدول الأعضاء بشأن إدماج سياسات الهجرة ضمن خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية وأن تقوم بتتبع ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برامج الهجرة في أفريقيا من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمرات دورية.

٣٧ - وأهاب مؤتمر الوزراء باللجنة أن تقوم، من خلال مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية، بمعالجة المجالات الحاسمة الأهمية المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك التنمية المستدامة، ومن ثم توفير أطر العمل من جانب الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

القرار ٩٦٠ (د-٥١)

تسخير إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية وإيجاد حيز مالي للوظائف والتنوع الاقتصادي

٣٨ - طلب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين إلى اللجنة أن تعمل، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات القارية الأخرى، من أجل دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في وضع الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية التي تكمل السياسات التجارية الأوسع نطاقا لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة وفي تحديد الفرص التجارية الرئيسية والقيود والخطوات الحالية اللازمة للاستفادة بشكل كامل من السوق الأفريقية.

- ٣٩ - وطلب مؤتمر الوزراء أيضا إلى اللجنة أن تدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تعزيز الحيز المالي، وتعبئة الموارد المحلية الإضافية من خلال تعزيز الإدارة الضريبية، وتحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام، والاستفادة من التمويل الخاص وتحسين استدامة الاقتراض.
- ٤٠ - وعلاوة على ذلك، طلب المؤتمر إلى اللجنة وغيرها من الشركاء في التنمية دعم تعبئة الموارد وتشجيع الاستثمار لتيسير وتسخير الفوائد الكاملة لمنطقة التجارة الحرة.

القرار ٩٦١ (د-٥١)

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

- ٤١ - قرر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين إنشاء منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحت رعاية اللجنة لتيسير متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقيام بدور المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة التي يمكن أن تُناقش فيه المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة وأولويات التحول الهيكلي لأفريقيا.
- ٤٢ - وقرر مؤتمر الوزراء أيضا أن يقوم رئيس مكتب المنتدى بالدعوة إلى عقد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة سنويا، بدعم من أمانة اللجنة، وأن تكون اجتماعاته متوائمة مع الجداول الزمنية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وبرامج عملهما وموضوعيهما.
- ٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، قرر مؤتمر الوزراء أيضا أن يأخذ منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في الاعتبار المقررات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في سياق خطة عام ٢٠٦٣.

جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- ٤٤ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والسبعين، المعقودة في بانكوك، في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨، عددا من القرارات المتصلة ببرنامج عملها، التي تعرض أدناه موجزات لها لكي يطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القرار ١/٧٤

دعم الانتقال السلس لأقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ نحو خروجها من هذه الفئة بشكل مستدام

- ٤٥ - سلمت اللجنة بأن عملية خروج أقل البلدان نموا من هذه الفئة ينبغي أن تتوافق مع مجموعة من الحوافر وتدابير الدعم المناسبة حتى لا تعرض عملية تنميتها للخطر. ودعت البلدان التي ستخرج من هذه الفئة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الخروج والانتقال التي ستبناها، ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد. كما دعت اللجنة المجتمع الدولي والشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم خروج أقل البلدان نموا من هذه الفئة وتجنب حدوث أي تخفيضات فحائية في المساعدة المالية والتقنية.

٤٦ - وأعربت اللجنة عن بالغ القلق إزاء الانخفاض في حصة النفقات التي تخصصها منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً، ودعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة إيلاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نمواً.

٤٧ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي تشجيع الحوار السياسي الرفيع المستوى فيما بين أقل البلدان نمواً، داعية المعنيين من الشركاء في التنمية ومنظمات منظومة الأمم المتحدة إلى تبادل الخبرات والدروس المستفادة في سياق الانتقال السلس والمستدام والخروج من هذه الفئة على نحو مستدام. وطلبت أيضاً إلى الأمين التنفيذي تقديم المساعدة المحددة للبلدان التي ستخرج من هذه الفئة من أجل دعم صياغة وتنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس نحو الخروج من هذه الفئة على نحو مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة الأمين التنفيذي إلى الاضطلاع قبل عام ٢٠٢٠ بتقييم للاحتياجات بشأن سبل دعم أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في خروجها من هذه الفئة وانتقالها السلس منها.

القرار ٢/٧٤

تعزيز الإطار الإقليمي لتخطيط الموانئ الجافة التي لها أهمية دولية وتصميمها وتطويرها وعملياتها

٤٨ - أحاطت اللجنة علماً بالإطار الإقليمي لتخطيط الموانئ الجافة التي لها أهمية دولية وتصميمها وتطويرها وعملياتها، وسلمت بقدرتها الكامنة على مساعدة البلدان الأعضاء في تيسير أوجه الترابط الإقليمي، وشجعت الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة على النظر في ذلك.

٤٩ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي إعطاء الأولوية لتعزيز الإطار الإقليمي عن طريق مساعدة أعضاء اللجنة في جهودها الرامية إلى تحقيق الرؤية المتمثلة في إنشاء نظام متكامل مستدام للنقل المتعدد الوسائط واللوجستيات. وطلبت أيضاً إلى الأمين التنفيذي تشجيع التنسيق الفعال فيما بين جميع الجهات الفاعلة مع تعزيز الإطار الإقليمي، وتيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وحشد المزيد من الدعم المالي والتقني للتنمية الأوسع نطاقاً للموانئ الجافة التي لها أهمية دولية.

القرار ٣/٧٤

تحسين السلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ لنظم النقل المستدامة

٥٠ - لاحظت اللجنة الدور الذي تؤديه الصكوك القانونية للأمم المتحدة بشأن السلامة على الطرق في مجال تيسير السلامة على الطرق على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ وشجعت جميع الأعضاء على تكثيف الجهود الوطنية والتعاون الإقليمي بغية تحقيق الأهداف المتعلقة بالسلامة على الطرق الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وعلى اتخاذ خطوات لتحسين السلامة على الطرق.

٥١ - ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى وضع وتنفيذ خطط وطنية للسلامة على الطرق، والاستمرار في تنفيذ أطر تأهيل السائقين المحترفين.

٥٢ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي مواصلة دعم تنفيذ عقد العمل من أجل السلامة على الطرق والأهداف المتعلقة بالسلامة على الطرق في خطة عام ٢٠٣٠، ومواصلة رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات والمؤشرات المحدثة للسلامة على الطرق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

القرار ٤/٧٤

تنفيذ الإعلان الوزاري المتعلق بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، لعام ٢٠١٧

٥٣ - أيدت اللجنة الإعلان الوزاري المتعلق بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧، ودعت الدول الأعضاء إلى متابعته وتنفيذه.

٥٤ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي إعطاء الأولوية لتنفيذ الإعلان الوزاري، والتماس التعاون من منظومة الأمم المتحدة وكفالة التنسيق معها.

القرار ٦/٧٤

النهوض بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ

٥٥ - طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي مواصلة دعم تطوير الإحصاءات المتعلقة بالكوارث ومواصلة إيلاء الأولوية للتنسيق مع المؤسسات الوطنية والدولية الأخرى من أجل المساعدة على ضمان الاتساق مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومواصلة تعزيز التعاون وأوجه التآزر فيما بين المبادرات ذات الصلة في مجال التنمية الإحصائية وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية. كما طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي دعم إعداد تقرير مشترك من جانب الأمين العام واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، عملاً بمقرر اللجنة الإحصائية ٤٩/١١٣، يأخذ في الاعتبار عمل فريق الخبراء المعني بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ.

القرار ٧/٧٤

نحو التنمية المستدامة الشاملة لمسائل الإعاقة: تنفيذ إعلان بيجين بشأن التنمية المراعية لاعتبارات الإعاقة، بما في ذلك خطة العمل للتعميل بتنفيذ استراتيجية إنشيوين من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ

٥٦ - أيدت اللجنة إعلان بيجين بشأن التنمية المراعية لاعتبارات الإعاقة، بما في ذلك خطة العمل للتعميل بتنفيذ استراتيجية إنشيوين من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ. وأعربت عن التزامها باستخدام استراتيجية إنشيوين وإعلان بيجين بوصفهما مجموعة فريدة من الأدوات لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودعت اللجنة الأعضاء إلى متابعة وتنفيذ إعلان بيجين.

٥٧ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي إعطاء الأولوية لدعم الأعضاء في تنفيذ إعلان بيجين واستراتيجية إنشيوين. كما دعت الأمين التنفيذي إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى أعضائها لإدماج المنظورات المتعلقة بالإعاقة وتعزيز الجهود المبذولة في مجال التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

القرار ٨/٧٤

التعميل بتنفيذ إطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ

٥٨ - كررت اللجنة تأكيد التزام الأعضاء في إطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ. وقررت عقد المؤتمر الوزاري الثاني المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢٠ لاستعراض التقدم المحرز في منتصف المدة في

تنفيذ إطار العمل الإقليمي. وشجعت الأعضاء على مواصلة تعزيز التنسيق والرصد وتقاسم المعارف من أجل تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في بلدانها.

٥٩ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يواصل دعم الأعضاء في تنفيذ إطار العمل الإقليمي؛ ودعم عقد مؤتمر وزاري ثانٍ بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢٠.

القرار ٩/٧٤

تنفيذ نتائج منتدى الطاقة الثاني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

٦٠ - أيدت اللجنة الإعلان الوزاري بشأن التعاون الإقليمي المتعلق بالتحول في مجال الطاقة نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي اعتمده منتدى الطاقة الثاني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ودعت أعضائها إلى متابعة الإعلان وتنفيذه.

٦١ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي إعطاء الأولوية لتنفيذ الإعلان الوزاري، والتماس التعاون من منظومة الأمم المتحدة وكفالة التنسيق معها.

القرار ١٠/٧٤

تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٦٢ - أيدت اللجنة الإعلان الوزاري بشأن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦٣ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي إعطاء أولوية لتنفيذ الإعلان الوزاري؛ ومواصلة إيلاء الأولوية لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين في آسيا والمحيط الهادئ في برنامج عمل اللجنة الهادئ ومن خلال هيكلها للمؤتمرات. وطلبت أيضاً إلى الأمين التنفيذي مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي؛ والدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري الثالث بشأن التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢١.

القرار ١١/٧٤

تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي لجميع أشكال عدم المساواة في آسيا والمحيط الهادئ

٦٤ - طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي مواصلة إجراء مزيد من البحوث المتعددة التخصصات وتحليل البيانات من أجل تحديد فئات الأشخاص المعرضين لخطر التخلف عن الركب؛ ومواصلة تحليل اتجاهات التفاوت بصورة شاملة. كما طلبت إلى الأمين التنفيذي مواصلة تزويد أعضائها بالمساعدة التقنية وبأنشطة بناء القدرات بشأن السياسات والبرامج التي تعالج أوجه عدم المساواة؛ ودعم التعاون الإقليمي بشأن تنسيق السياسات وتبادل أفضل الممارسات والتجارب الإنمائية لمعالجة مسألة عدم المساواة في آسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي مواصلة التعاون مع الأعضاء والأعضاء المنتسبين في مجال تعميق التعاون الإقليمي ودعم المبادرات ذات الصلة للحد من الفقر المدقع والتصدي لعدم المساواة.